BALAGH
Journal of Islamic and Humanities Studies
Vol 2 / No. Special – Jun 1443 / 2022
ISSN: 2791-6561
Received: 06.05.2022 | Accepted: 04.05.2022 | DOI: 10.5281/zenodo.6757474 orcid.org/ 0000-0003-0432-7898

معايير أبي هلال العسكري الاشتقاقية، وأثرها في إثبات الفروق اللغوية

(دراسة وصفية)

Abu Hilal Al-Askari's Etymological Criteria, And its Impact in Proving Linguistic Differences

(Descriptive Study)

ربيع محمد محمد حفني*

Rabie Mohamed Mohamed Hefny

الملخص:

يُحسب لعلماء العربية القدامى انعتاقهم من أسر الأحكام الذاتية، وذلك حين أسسوا معايير علمية يُتحاكم إليها عند إثبات الفروق اللغوية بين المترادفات، ومن أبرز علماء العربية الذين نهجوا هذا المسلك أبو هلال العسكري، فقد استند–رحمه الله–على مجموعة معايير اشتقاقية للتفريق بين الألفاظ العربية المتقاربة دلاليا، وهذا البحث يسعى لتجلية سُهمة الاشتقاق في بيان الفروق اللغوية بين الألفاظ المتقاربة دلاليا، والوقوف على الحقول المعرفية التي تفيد من تلك المعالجة؛ لذا يستعين البحث بالمنهج الوصفي للإجابة عن الأسئلة التالية:

هل المعايير الاشتقاقية دقيقة في نتائجها؟

هل هي شاملة مستوعبة لكل الأمثلة؟

ما الإشكالات التي تحول دون فاعلية المعايير الاشتقاقية عند التطبيق؟

* أستاذ مساعد في كلية العلوم الإسلامية جامعة كارابوك rabiemohamedmohahefny@karabuk.edu.tr orcid.org/ 0000-0003-0432-7898

الكلمات المفتاحية: المعايير الاشتقاقية–الفروق اللغوية–أبو هلال العسكري–الترادف.

Abstract:
It is reckoned for the ancient Arab scholars their freedom from subjectivity, that was when they set scientific criteria that are used to judge when proving linguistic differences between synonyms. Among the most famous Arab scholars who took this path was Abu Hilal Al-Askari, in his claim, he relied on a set of etymological criteria to differentiate between Arabic words that share a common semantic space. This research seeks to reveal the contribution of etymology in clarifying linguistic differences, and stand on the fields of knowledge that benefit from that treatment; therefore, the research uses the descriptive method to answer the following questions:

-Are the etymological criteria accurate in their results?

-Are the etymological criteria comprehensive to accommodate all examples?

-What are the problems that prevent the effectiveness of the etymological criteria when applied?

The research has identified the strengths and weaknesses of Abu Hilal Al-Askari's etymological level criteria.

Keywords: Etymological criteria - Linguistic differences- Abu Hilal Al-Askari - Synonymy.

المقدمة:

تفرد أبو هلال العسكري في كتابه الفروق اللغوية بالخروج من جدلية إثبات الترادف أو نفيه، وانطلق يؤسس لمعايير حاكمة تُبِين لنا عن وجه العلاقة بين الألفاظ المتقاربة في المعنى، أهي الترادف أم الفروق؟ ثم قدم بعد هذا التأسيس النظري تطبيقا عمليا حين عالج الألفاظ المتقاربة المعنى ضمن حقولها الدلالية المتنوعة معالجة دلالية دقيقة، ووقفتنا مع هذا التأسيس النظري وتلك المعالجة التطبيقية لا تنبع من الإعجاب وحسب– وإن كان صنيع أبي هلال حقيق بذلك–إنما نسعى لاستكناه هذا العمل العلمي لإدارك الآليات التي يمكننا باتباعها الوقوف على السمات الدلالية المميزة لكل لفظ، نسعى بتلك المقاربة لإفادة المعرفة اللسانية العربية بأدوات عربية خالصة تساعد في تحليل النصوص الأدبية العربية، وبهذا تلتقي الألسنية والأسلوبية على كلمة سواء لتحديد المعنى المقصود وظلاله البلاغية.

وقد تجلى استثمار خاصية الاشتقاق لتحديد المعاني، وإخراجها من دوّامة الأقوال المتشعبة في محاور عدة لغوية وقرآنية ومصطلحية على نحو مزدهر في تاريخ العلوم العربية قديما وحديثا، وسنقف على بيان ذلك فيما يأتي من صفحات بعون الله.

إشكالية البحث:

تمتلك الألفاظ المترادفة في العربية مساحة دلالية مشتركة قد تؤدي أحيانا إلى الالتباس في فهم المعنى، وأحيانا أخرى توقع المتحدث في استعمالات خاطئة لا تناسب السياق التي أُستخدمت فيه، والذي يرفع هذا اللبس ويحمي من ذلك الاستعمال الخاطئ هو معرفة أوجه التمايز الدلالي بين تلك الألفاظ المتقاربة في المعنى، ومن أجل الوصول إلى الفروق اللغوية المميزة لكل لفظ سنستعين بأخص خصائص العربية البارزة خاصية الاشتقاق، من هنا يتناول البحث الذي بين أيدينا معايير المستوى الاشتقاقي عند أبي هلال العسكري لبيان أثرها في إثبات الفروق اللغوية، وفي ضوء تلك الإشكالية سيسعى البحث للإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. هل ألفاظ اللغة المتقاربة المعنى تتطابق في كل مكوناتها الدلالية فَنَسِمُها بالترادف؟ أم أن لكل لفظ خصائصه الدلالية التي يمتاز بها عن غيره فنتفق حينئذ مع القائلين بالفروق؟
٢. ما العلاقة بين الاشتقاق والفروق اللغوية؟
٣. هل معايير أبي هلال الاشتقاقية دقيقة وفاعلة في تحديد الفروق اللغوية بين الألفاظ؟
٤. ما الإشكالات التي تقف دون فاعلية المعايير الاشتقاقية عند التطبيق؟
٥. أين تكمن نقاط القوة والضعف في معايير المستوى الاشتقاقي عند أبي هلال العسكري؟

أهداف البحث:

لقد رسمت إشكالية البحث السابقة الأهداف التي يسعى لتحقيقها والمتمثلة فيما يلي:

١. وصف معايير أبي هلال العسكري الاشتقاقية وصفا علميا دقيقاً.
٢. الكشف عن علاقة الاشتقاق بالفروق اللغوية.
٣. بيان مدى فاعلية معايير أبي هلال العسكري الاشتقاقية في تحديد الفروق اللغوية؟
٤. تحديد الإشكالات التي تقف عائقا أمام المعايير الاشتقاقية عند التطبيق؟
٥. الكشف عن نقاط القوة والضعف في معايير المستوى الاشتقاقي عند أبي هلال العسكري؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في الغاية التي يصبو لها، والوسيلة التي ينتهجها لتحقيق تلك الغاية، أما عن الغاية فهي الوضوح الدلالي، "لأن مدار الأمر والغاية التي يجري إليها القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام" [١]. واللغة لا يمكن أن تحقق وظيفتها الأساسية من التواصل المفهم دون وضوح دلالات الألفاظ، فاللبس مدعاة لسوء الفهم، وبمعرفة السمات الدلالية الفارقة بين الألفاظ المتقاربة دلاليا سيتحقق الوضوح الدلالي، ولذلك أوصى مجمع اللغة العربية في القاهرة بـ"أن يعنى كل العناية بتبيان الفروق الدلالية بين الكلمات ما أمكن، بحيث يتحدد المعنى الخاص الدقيق لكل كلمة، وبذلك تضيق دائرة المترادفات."[٢]

والوسيلة التي استعان بها البحث لإثبات الفروق اللغوية بين الألفاظ المتقاربة دلاليا هي الاشتقاق، وقد أضفت تلك الوسيلة على البحث أهمية أخرى؛ إذ أن الاشتقاق معيار مستمد من خصائص عربيتنا الأصيلة، غير أنه في حاجة ماسة لبيان آلية تطبيقه، وسُبل استثماره المثلى، والإشكالات التي تحول دون فاعلية.

منهج البحث:

سيتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسة معايير أبي هلال العسكري الاشتقاقية، حيث نبدأ باستقراء الألفاظ المتقاربة المعنى التي يسهم الاشتقاق في تحديد سماتها الدلالية الفارقة عند أبي هلال العسكري، ثم نتبع ذلك الاستقراء بتسجيل الظواهر اللغوية لمادة البحث.

---

١ الجاحظ، عمرو بن بحر أبو عثمان، البيان والتبيين، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٧، ١٩٨٨م ج١ ص ٧٦

٢ أمين، محمد شوقي. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (١٩٨٤)، مجموع القرارات العلمية في خمسين عاما من ١٩٣٤ إلى ١٩٨٤ القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية. ص٣٢

مصطلحات البحث:

عُولِجت مصطلحات البحث الرئيسة ومقدماته الضرورية مثل:(الفروق اللغوية–الفروق الدلالية–معايير الفروق اللغوية نشأتها وتطورها) في بحث سابق[٣] فالتزاما بشروط وقواعد النشر في المجلة، ومراعاة لعدم التكرار سيذهب الباحث مباشرة لمباحث الدراسة.

المبحث الأول: علاقة الاشتقاق بالفروق اللغوية.

لابد من الوقوف أولاً على معنى الاشتقاق وأنواعه كي نستطيع فهم العلاقة بين الاشتقاق وقضية الفروق اللغوية، فالاشتقاق كما عرفه الجرجاني: "نزع لفظٍ من آخر، بشرط مناسبتهما معنىً وتركيبًا، ومغايرتهما في الصيغة."[٤] نفهم من هذه التعريف أن ألفاظ اللغة العربية ليست وحدات منعزلة، بل هي مثل الأشجار لها أصول ترجع إليها، ومن هذه الأصول تتفرع صيغ مختلفة، لكل صيغة سَمْتُها الخاص مع الاحتفاظ بقدر من المعنى، وهو معنى الجذر الأصلي الذي ترتد إليه كل الفروع، ولإثبات الفروق اللغوية بين الألفاظ المترادفة سنعود إلى الجذور التي أُشتقت منها الألفاظ، فهذه الأصول ستدلنا حتما على خصوصية دلالية لأحد اللفظين عن الأخر، وبملاحظة ما أضافته الصيغة الصرفية لأصل المعنى سنقف على السمات الدلالية الفارقة بين الألفاظ المتقاربة المعنى، وللاشتقاق أهمية كبيرة عند العلماء في الكشف عن المعاني فـ"أكمل الطرق في تعريف مدلولات الألفاظ... طريقة الاشتقاق"[٥]

إن من خصائص العربية الأصيلة أنها لغة اشتقاقية، "يمس التغير الطارئ على الكلمة فيها أثناء توليد المعاني وتكثيرها بنية الكلمة وجذرها"[٦]، لذا حين نرجع بالكلمة إلى أصل اشتقاقها تظهر دلالتها بوضوح، وإذا ما أردنا إضافة صفة ما للمعنى المعجمي للمفردة فما علينا سوى اللجوء إلى خاصية الاشتقاق، وبالمثال يتضح

٣ ينظر حفني، ربيع محمد محمد:"معايير أبي هلال العسكري الدلالية ودورها في إثبات الفروق اللغوية (دراسة وصفية)" بحث منشور في مجلة المقرى للدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية المجلد(٤) العدد(٢) ديسمبر ٢٠٢١م
٤ الجرجاني علي بن محمد، التعريفات، بيروت، دار الكتب العلمية، ط/١ ١٤٠٣هـ١٩٨٣م ص٢٧
٥ الرازي، محمد بن عمر بن الحسن ، مفاتيح الغيب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠٠٠ ج ١ ص٢٣
٦ الدرشوي سهل،أثر اللغة الأم في تعلم اللغة الثانية، أنقرة، دار إلهيات للنشر ٢٠٢٢، ص٧٩

الحال، فكلمة مثل: (كتب) دلالتها المعجمية تشير إلى معنى الكتابة بالقلم على قرطاس أو غيره، فهل يتساوى الفعل(زبر) مع الفعل(كتب) في كل الدلالات؟ يقول ابن منظور: "وزَبَرَ الكتابَ يَزْبُرُه ويَزبِرُه زَبْراً كتبه، قال: وأَعرفه النَّقْشَ في الحجارة"[٧]، وصيغة الفعل الماضي في لفظ(كتب) تدل على حدوث الكتابة في زمن حدث وانتهى، أما (يكتب) فصيغتها تشير إلى وقوع حدث الكتابة في الحال، وحين نُضيف لها السين (سأكتب) فهي حينئذٍ تدل على المستقبل، أما صيغة اسم الفاعل (كاتب) فتشير إلى من قام بالفعل، وصيغة (مكتوب) تشير إلى الشيء الذي وقع عليه الفعل فهي اسم مفعول، وعلى هذا فقس باقي المشتقات في دلالتها على المعاني المختلفة.

أما عن أنواع الاشتقاق فإنما يهمنا في سياق حديثنا عن الفروق اللغوية بين الألفاظ المترادفة نوعين:

الأول: الاشتقاق الصغير:بأن "يكون بين اللفظين تناسبٌ في الحروف والتركيب، (هذا التماثل يشمل ثلاثة أمور: عدد الحروف- ترتيبها- المعنى) نحو: ضرب، من: الضرب.

الثاني: الاشتقاق الكبير: فيكون بين اللفظين تناسبٌ في اللفظ والمعنى دون الترتيب، نحو: جبذ، من: الجذب."[٨]، وذهب الزَّجَّاج إلى ما هو أبعد من ذلك فقال:"كل لفظتين اتفقتا ببعض الحروف وإن نَقَصت حروفُ إحداهما عن حروف الأخرى فإن إحداهما مشتقةٌ من الأخرى، فتقول: الرحل مشتق من الرحيل، والثور إنما سُمّي ثورا لأنه يُثير الأرض، والثوب إنما سُمِّي ثوبا لأنه ثاب لباسا بعد أن كان غزلا"[٩]

وقد أفاد علماء العربية قديما وحديثا من خاصية الاشتقاق لتوضيح الفروق اللغوية بين الألفاظ في مجالات متنوعية، فثمة مصنفات لغوية مشوبة بصبغة اجتماعية قومية، كصنيع أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ) في كتابه الاشتقاق، حيث تفتق ذهنه فيه عن فكرة مبهرة، تمثلت في بيان دلالات أسماء القبائل والعمائر العربية وسادات العرب وفرسانها بالرجوع إلى أصل اشتقاقها، ودافعه وغايته من كل هذا الرد على من طعن على العرب واتهمهم بالعشوائية في تسمية أعلامهم، قال رحمه الله:" الذي

٧ ابن منظور جمال الدين، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط/ ٧، ١٩٧٠م، مادة (ز.ب.ر)ج٤ ص315
٨ الجرجاني علي بن محمد بن علي، التعريفات، بيروت، دار الكتب العلمية، ط/١، ١٩٨٣م، ص ٢٧.
٩ السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها المحقق: فؤاد علي منصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط/١، ١٩٩٨م ج١ صـ٨٠.

حدانا على إنشاء هذا الكتاب، أن قوماً ممن يطعن على اللسان العربي وينسب أهله إلى التسمية بما لا أصل له في لغتهم، وإلى ادعاء ما لم يقع عليه اصطلاح من أوليتهم، وعدوا أسماء جهلوا اشتقاقها ولم ينقذ علمهم في الفحص عنها، فعارضوا بالإنكار..."١٠ من ثم أرسى قواعد عامة في التسمية وأبان عن العادات الاجتماعية التي تقف وراء ذلك، ثم شرع بعد في بيان اشتقاق تلكم الاسماء، مستفتحا باسم النبي ﷺ.

اتبع هذا النهج لتفسير الألفاظ العربية لغاية لغوية محضة، وبتوسع أكثر، وعمق أكبر، ابن فارس (المتوفي ٣٩٥ هـ) في معجمه مقاييس اللغة، الذي رام به تحديد الدلالة المحورية لجذور الألفاظ العربية، حيث يستعمل الاشتقاق من أجل الوصول للمعنى الرئيس الذي تشترك فيه كل استعمالات الألفاظ.

ولأن علوم العربية تصنف معرفيا في حضارتنا الإسلامية ضمن ما يعرف بـ(علوم الآلة) فقد تجلت الإفادة من خاصية الاشتقاق على نحو بالغ الثراء في الدراسات القرآنية، حيث سعت تلك الدراسات لتحديد المعاني تحديدا دقيقا، وإظهار الملامح الفارقة للألفاظ المتقاربة دلاليا تطبيقا على النص القرآني، فالراغب الأصفهاني (المتوفى: ٥٠٢هـ) له وحده أربع مصنفات فضلا عن تفسيره ترمي لخدمة الكتاب العزيز من تلك الزاوية، هذه المصنفات هي:

١. أصول الاشتقاق.
٢. تحقيق مناسبات الألفاظ.
٣. الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد، وما بينها من الفروق الغامضة.
٤. المفردات في غريب القرآن.

وقد ذكر تلك المصنفات في ثنايا حديثه عن المنهج والغاية التي من أجلها وضع كتابه المفردات، فقال:"وقد استخرت الله تعالى في إملاء كتاب مستوف فيه مفردات ألفاظ القرآن على حروف التهجي... والإشارة فيه إلى المناسبات التي بين الألفاظ المستعارات منها والمشتقات حسبما يحتمل التوسع في هذا الكتاب، وأحيل بالقوانين الدالة على تحقيق مناسبات الألفاظ على «الرسالة»-يقصد رسالة تحقيق مناسبات

١٠ ابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ)، الاشتقاق، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت لبنان، دار الجيل، ص٤

الألفاظ– التي عملتها مختصّة بهذا الباب...وأتبع هذا الكتاب.. بكتاب ينبئ عن تحقيق «الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد، وما بينها من الفروق الغامضة»، فبذلك يعرف اختصاص كل خبر بلفظ من الألفاظ المترادفة دون غيره من أخواته، نحو ذكر القلب مرّة والفؤاد مرة والصدر مرّة.."[١١]

ولم يتوقف جريان هذا النهر المتدفق إلى يومنا هذا، والذي يصب في غاية واحدة، ألا وهي:" ضبط عملية تحديد المعاني، وإخراجها من دوّامة الأقوال الكثيرة في معنى كل مفردة قرآنية... هذا الضابط وهو ربط مفردات كل تركيب بمعنى عامٍّ واحد، سميته "المعنى المحوري لمفردات التركيب"[١٢] .

ولأن الاشتقاق أهم وسيلة من وسائل نمو اللغة فقد وجد فيه اللسانيون ضالتهم من أجل نقل العلوم وصك المصطلحات، فالألفاظ محدودة، والحياة ومستحدثاتها لا تتوقف، ولابد من مواكبتها؛ لذا اتخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة قراره التالي"اشتق العرب كثيراً من أسماء الأعيان. والمجمع يجيز هذا الاشتقاق – للضرورة – في لغة العلوم.."[١٣] وقد قرر المجمع فيما بعد التوسع في هذه الإجازة بجعل الاشتقاق من أسماء الأعيان جائزاً من غير تقييد بالضرورة.

لخدمة تلك المجالات الحيوية يحتاج البحث عن الفروق اللغوية بين الألفاظ المتقاربة دلاليا إلى الوقوف على المعاني الأولية لاشتقاقها، ومعرفة الصيغ الصرفية بأنواعها المختلفة لها؛ من أجل تحديد المعنى المراد، وفهمه على الوجه الصحيح، وقد امتاز طرح أبو هلال العسكري في هذا الصدد بتأسيسه لمعايير حاكمة تُبِين عن وجه العلاقة بين الألفاظ المتقاربة دلاليا،والآن نقف مع معيار الاشتقاق وصفا وتحليلا.

---

[١١] الراغب الأصفهاني أبو القاسم الحسين بن محمد (المتوفى: ٥٠٢ه) المفردات في غريب القران المحقق: صفوان عدنان الداودي دمشق دار القلم، الدار الشامية ط:١ ١٤١٢ هـ ص٥٥

[١٢] جبل محمد حسن حسن، المعجم الاشتقاقي المؤصل، (لألفاظ القرآن الكريم) القاهرة، مكتبة الآداب، ط:١، ٢٠١٠ م ج١ ص٥.

[١٣] أمين، محمد شوقي. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (١٩٨٤)، مجموع القرارات العلمية في خمسين عاما من ١٩٣٤ إلى ١٩٨٤ القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية. ص١٦، ١٧

المبحث الثاني: معايير أبي هلال العسكري الاشتقاقية بين النظرية والتطبيق.

نَظَم أبو هلال العسكري معايير المستوى الاشتقاقي في كتابه الفروق اللغوية عبر مسارين نوجزهما في الشكل التالي، ثم نُعَرّج عليهما تفصيلا:

أ. التأصيل الاشتقاقي للألفاظ:

الوسيلة السادسة لمعرفة الفرق الدلالي بين الألفاظ المتقاربة في المعنى عند أبي هلال تتمثل في اختلاف الاشتقاق، ومثال هذا المعيار عنده الفرق بين السياسة والتدبير، "وذلك أن السياسة هي النظر في الدقيق من أمور السوس مشتقة من السوس هذا الحيوان المعروف، ولهذا لا يوصف الله بالسياسة؛ ذلك لأن الأمور لا تدق عنه، والتدبير مشتق من الدبر، ودبر كل شيء آخره، وأدبار الأمور عواقبها، فالتدبير آخر الأمور، وسوقها إلى ما يصلح به أدبارها أي عواقبها، ولهذا قيل للتدبير المستمر سياسة، وذلك أن التدبير إذا كثر واستمر عرض فيه ما يحتاج إلى دقة النظر فهو راجع إلى الأول."[١٤] ويقطع في موضع آخر بهذا الفرق فيقول:"ولا يقال للتدبير الواحد سياسة، فكل سياسة تدبير، وليس كل تدبير سياسة"[١٥]

لقد استطاع أبو هلال العسكري الوصول إلى السمات الدلالية الفارقة بين كلمتي السياسة والتدبير عبر المعيار الاشتقاقي التاريخي، الذي يؤصل للكلمات، ويعود بها إلى جذورها الأولى، ويُظهر مكوناتها الدلالية بدقة كما هو مبين في الشكل التالي:

[١٤] أبو هلال العسكري الحسن بن عبد الله بن سهل، الفروق اللغوية، القاهرة، دار العلم والثقافة، ط/٩، ١٩٩١، ص ١٧

[١٥] أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص ١٨٣

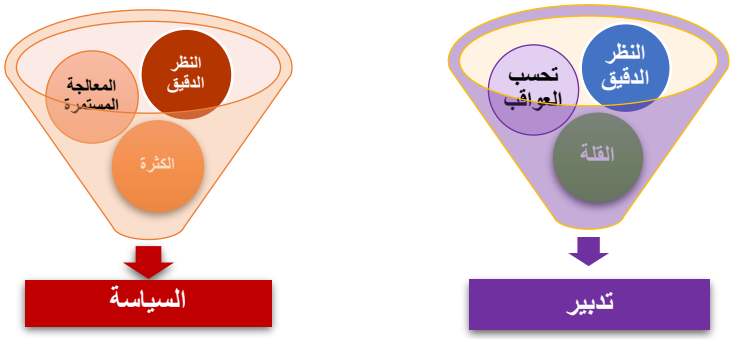

وحين نمعن النظر لمقالة أبي هلال السالفة نخلص إلى نتائج هامة:

أولها: أن أبا هلال لم يستقص كل الفروق اللغوية بين اللفظين (ساس–دبر)، واقتصر على الفروق التي نتجت عن معيار الاشتقاق، ولا غضاضة في ذلك؛ إذ جاء حديثه بالأساس تنظيرا لمعيار الاشتقاق، وكيف يُتوصل به لمعرفة الفرق بين الألفاظ.

ثانيها: حينما عرض أبو هلال للفظي(السياسة–التدبير) داخل كتابه أوردهما بالباب الثَّالِث عشر، الذي يمكننا إدراجه تحت الحقل الدلالي الخاص بألفاظ الحكم وإدارة الدولة، وحسنا قد فعل رحمه الله، يقول أبو هلال العسكري:"الْبَاب الثَّالِث عشر:فِي الْفرق بَين الْعِزّ والشرف، والرياسة والسؤدد، وَبَين الْملك وَالسُّلْطَان والدولة، والتمكن والنصرة والإعانة، .. وَمَا يجْرِي مَعَ ذَلِك."[١٦]

ثالثهما: يؤخذ على أبي هلال في تلك المعالجة أمران:

أ. عدم التوسع في بيان باقي الفروق بين اللفظين داخل الكتاب، إذ أعاد ما قاله في أوله دون إضافة تذكر، وإن كان أبو هلال محكوما بالتنظير لمعيار الاشتقاق في بداية الكتاب فهو داخله في حل من ذلك، فيسعه الإشارة إلى المعايير السياقية والدلالية للفظين، فمن السياقات التي كانت ستجلى الفرق بين اللفظين أكثر ما ذكره الخليل رحمه الله على سبيل المثال:"والسِّياسة: فعل السائس الذي يسوس الدّوابَّ سياسة، يقوم عليها ويروضها، والوالي يَسُوس الرعية وأمرهم."[١٧]

---

١٦ العسكري، الفروق اللغوية، ص ١٨١

١٧ الفراهيدي الخليل بن أحمد، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال ١٩٨٧، ج٧ ص٣٣٦

ب. لم يربط أبو هلال رحمه الله بين اللفظين والحقل الدلالي الذي ينتميان إليه "فلم يعرض لجانب دلالي آخر في دالة (السياسة) وهو علاقتها بمفهوم السلطة أو الحكم، وهو الأمر الذي تتضمنه فكرة سياسة الرعية."[١٨]

ومن الأمثلة التي عوَّل فيها أبو هلال على معيار الاشتقاق صراحة لإثبات الفرق بين المترادفات ما ذكره من "أَن الحراسة حفظ مُسْتَمر، وَلِهَذَا سمي الحارس حارسا؛ لِأَنَّهُ يحرس فِي اللَّيْل كُله، أَو لِأَنَّ ذَلِك صناعته، فَهُوَ يديم فعله، واشتقاقه من الحرس، وَهُوَ الدَّهْر، والحراسة هُوَ أَن يصرف الْآفَات عَن الشَّيْء قبل أَن تصيبه صرفا مستمرا، فَإِذا أَصَابَته فصرفها عَنهُ سمي ذَلِك تخليصا، وَهُوَ مصدر... وَالْحِفْظ لَا يتَضَمَّن معنى الِاسْتِمْرَار..."[١٩] فهل يصح اشتقاق الحراسة من الدهر أولاً لنبني عليه تميز لفظ الحراسة بسمة الاستمرار الفارقة؟ وهل أورد أبو هلال كل الألفاظ الدالة على معنى الحفظ في الباب الذي عقده لذلك كي يُفرق بينها؟ وماذا عن السمات الدلالية الفارقة الأخرى التي ترجع إلى معايير غير اشتقاقية؟ تلك هي الأسئلة الأساسية التي نطرحها على نص أبي هلال السابق، في محاولة جادة للحصول على أجوبة شافية، تُعيننا على فهم منهجية استعمال الاشتقاق لبيان الفروق اللغوية بين الكلمات المتقاربة دلاليا، فلنتناول الأسئلة الآن بفضل بيان.

أ. في اشتقاق الحراسة من الدهر خلاف، فاللغوي الجهبذ ابن فارس المهتم بالناحية التأصيلية للكلمات في معجمه الرائد مقاييس اللغة يقول:"الْحَاءُ وَالرَّاءُ وَالسِّينُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا الْحِفْظُ وَالْآخَرُ زَمَانٌ"[٢٠] فاللفظان إذن لا يرجعان إلى أرومة واحدة، ولم يُشتق أحدهما من الآخر، وتلك أحد العقبات التي تقف دون فاعلية معيار الاشتقاق لإثبات الفروق اللغوية، حيث تختلف آراء اللغويين في اشتقاق بعض الألفاظ، وليس للعربية معجم تاريخي يَفصل في الأمر.

---

١٨ محسب محي الدين محسب،التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، المنيا مصر، دار الهدى، ط١، ٢٠٠١، ص ٤٤

١٩ العسكري، الفروق اللغوية، ص ٢٠٥

٢٠ ابن فارس أحمد بن فارس بن زكرياء، مقاييس اللغة، تحقيق:عبدالسلام هارون، بيروت، دار الفكر،ط/١ ١٩٧٩، مادة (ح.ر.س)ج٢ ص ٣٨

ب. بغض النظر عن صحة الاشتقاق من عدمه، تبقى الاستمرارية سمة دلالية مميزة للفظ الحراسة.

ج. لم يستوعب أبو هلال كل ألفاظ الحقل الدلالي، فمن ديدنه رحمه الله أن لا يزيد على لفظين في عملية التحليل الدلالي، فبرغم أنه ذكر اللفظين ضمن"الْبَاب الْخَامِس عشر فِي الْفرق بَين الْحِفْظ وَالرِّعَايَة والحراسة وَمَا يجْرِي مَعَ ذَلِك وَفِي الْفرق بَين الضَّمَان وَالْوَكَالَة والزعامة وَمَا يقرب من ذَلِك"[٢١] إلا أنه يعتمد أسلوب الثنائيات؛ لذا لم يتناول بالتحليل كلمات شائعة الاستعمال في هذا الحقل مثل:(العناية–الصيانة–الحرص).

د. من السمات الدلالية الفارقة بين اللفظين إضافة للاستمرارية سمة الوقاية، وقد نص عليها أبو هلال حين قال:" والحراسة هُوَ أَن يصرف الْآفَات عَن الشَّيْء قبل أَن تصيبه صرفا مستمرا"[٢٢] ومن الشواهد التي تدل على صحة هذا الفارق ما أخرجه الترمذي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺيَقُولُ:"عَيْنَانِ لَا تَمَسُّهُمَا النَّارُ: عَيْنٌ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ، وَعَيْنٌ بَاتَتْ تَحْرُسُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ"[٢٣] ويعضد صحة استنتاج أبي هلال توارد الفعل حرس في الحديث مع بات التي"تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها طول الليل"[٢٤] ، ثم صِياغة الفعل (حرس) على هيئة الزمن المضارع الذي يفيد الحال والاستقبال، من ثم فهذا الحارس ناصب قدميه، مستمر طيلة ليله يرقب، ولا تغفل عيناه برهة ليقي الآخرين الأخطار المتوقعة، والذي أبان عن تلك السمة معيار السياق، "فهذه الدلالة التوقعية ما تزال تكتنف الدالة(حرس) في استعمالها المعاصر، ففي سياق الرغبة في إبعاد أذى الأرواح الشريرة، أو إبعاد المرض أو ما إلى ذلك عن الأبناء يقال:(المحروس ابنك)، كذلك نجد التعبير الشائع في الاستعمال اللهجي(العين عليها حارس)، وهو تعبير يطلق عندما يكون هناك أذى ما كان من الممكن أن يلحق العين لكنه لم يلحقها، ثم نجد أيضا استعمال الدالة في تعابير متعددة تدل كلها على هذا الحفظ الوقائي مثل:(الحرس الملكي–الحرس الجمهوري–الحرس الوطني–حرس السواحل....إلخ) "[٢٥]

---

[٢١] العسكري، الفروق اللغوية، ص ٢٠٥

[٢٢] العسكري، الفروق اللغوية، ص ٢٠٥

[٢٣] الترمذي محمد بن عيسى بن سَوْرة، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر،ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، القاهرة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط/ ٢ ١٩٧٥ ، ج٤ ص ١٧٥

[٢٤] عباس حسن، النحو الوافي، ط /١٥، القاهرة، دار المعارف،٢٠١٨ ج١ص ٥٥٥.

[٢٥] محسب محي الدين محسب،التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، ص ٤٤

ولمعيار الاشتقاق أمثلة تطبيقية كثيرة في كتاب الفروق اللغوية، كقوله:"الْفرق بَين الْقُوَّة والشهامة: أَن الشهامة خشونة الْجَانِب مأخوذة من الشيهم وَهُوَ ذكر القنافذ ..الْفرق بَين الشهامة والجزالة: أَن الجزالة أَصْلهَا شدَّة الْقطع تَقول جزلت الشَّيْء إِذا قطعته بِشدَّة...الْفرق بَين الشجَاعَة والبسالة:أَن أصل البسل الْحَرَام فَكَأَن الباسل حرَام أَن يصاب فِي الْحَرْب بمكروه لِشِدَّتِهِ فِيهَا وقوته"ومثل تفريقه بَين الْقَصَص والْحَدِيث حيث قال:"وأصل الْقَصَص فِي الْعَرَبيَّة إتباع الشَّيْء الشَّيْء ...وَسمي الْخَبَر الطَّوِيل قصصا لِأَن بعضه يتبع بَعْضًا حَتَّى يطول وَإِذا استطال السَّامع الحَدِيث قَالَ هَذَا قصَص، والْحَدِيث يكون عَمَّن سلف وَعَمن حضر، وَيكون طَوِيلا وقصيرا، وَيجوز أَن يُقَال الْقَصَص هُوَ الْخَبَر عَن الْأُمُور الَّتِي يَتْلُو بَعْضهَا بَعْضًا، والْحَدِيث يكون عَن ذَلِك وَعَن غَيره، والقص قطع يستطيل وَيتبع بعضه بَعْضًا، مثل: قصّ الثَّوْب بالمقص، وقص الْجَنَاح، وَمَا أشبه ذَلِك، وَهَذِه قصَّة الرجل يَعْنِي الْخَبَر عَن مَجْمُوع أمره، وَسميت قصَّة لِأَنَّهَا يتبع بَعْضهَا بَعْضًا حَتَّى تحتوي على جَمِيع أمره."[٢٦]

وتكرر تعويل أبي هلال على معيار الاشتقاق في تفريقة بين (الكذب، والإفك–الْمَدْح، والتقريظ–الْمَدْح، وَالثنَاء–الْمَدْح، والإطراء–السب، والشتم–الْقسم، وَالْحلف–القرآن، والفرقان–الْقِرَاءَة، والتلاوة–الوسوسة، والنزع)

لا مراء في أن الاشتقاق معيار مهم من أجود معايير التفريق اللغوي بين الألفاظ المتقاربة المعنى؛ حيث يمكننا تمييز معنى اللفظ من مرادفِهِ بالعودة إلى أصلِهِما الثلاثي، والتعرف على معنى ذلك الأصل كما قال أبو هلال العسكري، لكن ثمة ألفاظا لا يمكن التعرف على أصل اشتقاقها لأحد العوامل الثلاثة الآتية:

أ. التغير الدلالي الذي يلحق الألفاظ.

ب. التغير الصوتي الذي يطرأ على الألفاظ.

ج.عدم تدوين الملابسات التي صاحبت اشتقاق جُل ألفاظ العربية.

[٢٦] العسكري، الفروق اللغوية، ص٤١، ١٠٨

ولهذا العامل الأخير تحفظ كثير من علماء العربية الراسخين من الاعتماد كثيرا على معيار الاشتقاق في بيان الفروق اللغوية بين الألفاظ، فقد"توقّف أبو بكر عن كثير ممّا أسرع إليهِ أبو إسحاق من ارتكاب طريق الاشتقاق، واحتجّ أبوبكر[٢٧]عليه بأنه لا يؤمَن أن تكون هذه الألفاظ المنقولة إلينا قد كانت لها أسباب لم نشاهدها، ولم ندرِ ما حديثها، ومثَّل له بقولهم: (رفع عَقِيرته) إذا رفع صوته، قال له أبو بكر: فلو ذهبنا نشتقّ لقولهم (ع.ق.ر) من معنى الصوت لبُعد الأمر جِدًّا، وإنما هو أنّ رجلا قُطِعت إحدى رِجْليه فرفعها ووضعها على الأخرى، ثم نادى وصرخ بأعلى صوته، فقال الناس رفع عِقيرته، أي رِجله المعقورة، قال أبو بكر فقال أبو إسحاق[٢٨]: لستُ أدفع هذا، ولذلك قال سيبويه في نحوٍ من هذا:"أو لأن الأوّل وصل إليهِ عِلْم لم يصل إلى الآخِر"، يعنى ما نحن عليه من مشاهدة الأحوال والأوائل"[٢٩]

ب. دلالات الصيغ الصرفية:

حين نطالع الرافد السابع لمعرفة الفروق اللغوية بين المفردات عند أبي هلال العسكري نجد دلالات البنى الصرفية هي التجلي الآخر لمعايير المستوى الاشتقاقي، والتي تعين على معرفة الفرق اللغوي بين الألفاظ المتقاربة دلاليا"فإذا اختلفت الصيغ والأصول اختلفت المعاني لا محالة"[٣٠] مثاّل ذلك:"الفرق بين الاستفهام والسؤال، وذلك أن الاستفهام لا يكون إلا لما يجهله المستفهم أو يشك فيه، وذلك أن المستفهم طالب لأن يفهم، وقد يجوز أن يسأل فيه السائل عما يعلم وعن ما لا يعلم، فصيغة الاستفهام وهي استفعل والاستفعال للطلب ينبئ عن الفرق بينه وبين السؤال، وكذلك كل ما اختلفت صيغته من الأسماء فمعناه مختلف"[٣١] لقد استعان أبو هلال في التفريق بين الفعلين(سأل–استفهم) بالبنية التصريفية التي أفادت دلالة زائدة على المعنى المعجمي كما هو مبين في الشكل التالي:

٢٧ يقصد بأبي بكر أبا بكر ابن السراج صاحب كتاب الأصول في النحو، وهو من تلامذة المبرد، توفي سنة ٣١٦هـ.
٢٨ هو ابراهيم بن السري أبو إسحاق المشهور بالزجاج، كان من تلامذة المبرد، وكان مولعا بالاشتقاق، كانت وفاته سنة ٣١٠هـ
٢٩ ابن جني أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، بيروت، عالم الكتب، ط/٢، ٢٠٠٦،ج١ ص ٢٤٨
٣٠ العسكري، الفروق اللغوية، ص١٣٢
٣١ العسكري، الفروق اللغوية، ص ١٨

إن الباحث عن الفروق الدلالية بين الألفاظ في حاجة ماسة إلى الوقوف على معاني الصيغ، والمشتقات، والجموع بأنواعها لبيان المعنى المراد، وفهمه على الوجه الصحيح، كما يحتاج المتحدث إلى معرفة دقيقة بكيفية صياغة هذه القوالب، ودلالة كل صيغة ليعبر تعبيرًا صحيحًا عما يريد."ولعل هذا المعيار يمثل أحد التجاوبات العربية في بناء مفرداتها، حيث تعتمد في ذلك على الصوغ المطرد للأبنية التي تحمل بمجرد صيغة وزنها دلالة مفهومية"[٣٢] ، وتراثنا اللغوي ثري سباق في بيان هذه الصيغ ومعانيها، فصيغ الأفعال في العربية تدل على الحدث وزمنه، مضيا وحالا واستقبالا وقد يتصل بهذه الأفعال ما يدل على درجة التوكيد، أو جنس المتحدث والسامع، "وصيغ الأسماء تحمل العديد من المعاني التي تتنوع بنوعها كأسماء الفاعلين، والمفعولين، وصيغ المبالغة، وأسماء الزمان، والمكان، والتصغير..."[٣٣] إن الوحدة الدلالية الصغرى المتمثلة في الكلمة تصاغ في قالب بأحد الأوزان الصرفية، هذا الوزن الصرفي يعدُ معيارا فارقا بين الكلمات المترادفة، والجدول التالي يشير إلى دلالات صيغ الثلاثي المزيد بحرفين كنموذج[٣٤]:

الْأَوْزَانُ	الْمَعَانِي	الْأَمْثِلَةُ
	اللُّزُوم فَإِذَا كَانَ الثلاثى الْمُجَرَّدُ مُتَعَدِّيًا وَزِيدَ أَلِفًا وَنُونًا صَارَ لاَزِمًا.	اِنْطَلَقَ القطار.

٣٢ محسب محي الدين محسب، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، ص ٥٧
٣٣ هلال عبد الغفار حامد، علم اللغة بين القديم والحديث، القاهرة، مطبعة الجرلوى، ط٣، ١٩٨٩، ص١٩٩.
٣٤ يرجع إلى أمهات كتب الصرف العربية لمزيد من التفصيل حول معان الأبنية الصرفية، مثل المفتاح في الصرف أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ) تحقيق: علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الأولى (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م)

انْفَعَلَ	الْمُطاوِعَةُ أَي أَنْ أَثْرَ الْفِعْلِ يَظْهَرُ عَلَى مَفْعُولِهِ كَأَنَّه اِسْتَجَابَ لَهُ.	فَتَحْتُهُ فَانْفَتَحَ.
افْتَعَلَ	الْمُطاوِعَةُ لـ (فَعَلَ- أَفْعَلَ – فَعَّلَ).	غَسَلْتُهُ فَاغْتَسَل- أَسْمَعْتُهُ فَاسْتَمَعَ – قَرَّبْتُهُ فَاقْتَرَبَ.
	الْاِشْتِراكُ.	اقتتل المتصارعان.
	الْاِتِّخَاذُ.	اِكْتَالَ: اِتَّخَذَ كَيْلًا.
	الْمُبَالَغَةُ.	اِرْتَكَبَ الْمُجْرِمُ جريرة.
تَفَعَّلَ	الْمُطاوِعَةُ، وَهُوَ يُطَاوِعُ (فَعَّلَ).	أَدَّبْتُه فَتَأَدَّبَ.
	التَّكَلُّفُ، أَي الرَّغْبَةُ وَالْاِجْتِهَادُ فى تَحْقِيقِ فِعْل.	تَصَبَّرَ الْمَرِيضُ.
تَفَاعَلَ	الْمُشَارَكَةُ الْمُتَوَازِنَةُ بَيْنَ اِثْنَيْنِ فَأَكْثَر.	تَقَاتَلَ الْجَيْشَانِ.
	التَّظَاهُرُ أي اِدِّعَاءُ الْاِتِّصَافِ بِالْفِعْلِ مَعَ انتفائه عَنْه.	تَنَاوَمَ الْأَطْفَالُ.
	التَّدَرُّجُ أى حُدوثُ الْفِعْلِ شِيئًا فَشِيئًا.	تَزَايَدَ الْخَيْرُ.
	الْمُطاوِعَةُ لـ (فَاعَلَ).	عَاوَنْتُهُ فتَعَاوَن.

افْعَلَّ	يَدِلُّ عَلَى الْأَلْوَانِ، وَالْعُيُوبُ، بِقَصْدِ الْمُبَالَغَةِ.	اعْوَرَّت الْعَيْنُ– ازْرَقَّت السَّمَاءُ.

إن الصيغ الصرفية الآنفة قد أبانت عن فروق دلالية دقيقة رغم تشاركها في المعنى المعجمي العام للجذر والبنية، فمثلا الصيغ (فاعل–تفاعل–افتعل) من معانيها(المشاركة) لكنها تمتاز فيما بينها بفروق دلالية على النحو الآتي:

فاعل	تفاعل	افتعل
• المشاركة غير المتكافئة. • قاتل الجندي المجرم.	• الْمُشَارَكَةُ المتكافئة بَيْنَ اِثْنَيْنِ فَأَكْثَر. • تقاتل الجيشان.	• المشاركة المتصفة بالمبالغة • اقتتل المتصارعان.

والمبالغة كما هو واضح من الجدول السابق قد اختلفت دراجتها، واختصت بحقول دلالية في مواطن دون أخرى، فصيغة(افعلَّ) قاصرة على حقلي الأمراض والألوان، وصيغة الثلاثي المزيد بحرف واحد(فعَّل) تفيد مطلق المبالغة، ولا تخص حقلا دلاليا دون الآخر، على حين أنها في صيغة(تَفَعَّلَ) مشوبة بمعنى التَّكَلُّفُ من أجل التحلي بصفة ما، فيقال:(تحلم–تشجع–تكبر).

وإذا ما تجاوزنا المثال الذي ذكره أبو هلال في مفتتح كتابه(الفروق اللغوية)، وولجنا إلى رحاب دراسته التطبيقية في ثنايا الكتاب سنجد أن معيار اختلاف الصيغة الصرفية كان عاملاً رئيسا في تحديد السمات الدلالية الفارقة لكثير من الألفاظ كما في النماذج الآتية:

"الْفرق بَين الِاضْطِرَاب وَالْحَرَكَة: أَن الِاضْطِرَاب حركات مُتَوَالِيَة فِي جِهَتَيْنِ مختلفتين وَهُوَ افتعال من ضرب يقال اضطرب الشيء كأن بعضه يضرب بعضا فيتمحص، وَلَا يكون الِاضْطِرَاب إلا مكروها فِي مَا هُوَ حَقِيقَة فِيهِ أَو غير حَقِيقَة أَلا ترى أَنه يُقَال اضْطَرَبَتْ السَّفِينَة واضطرب حَال زيد واضطرب الثَّوْب وكل

ذَلِك مَكْرُوه وَلَيْسَت الْحَرَكَة كَذَلِك"[٣٥] لقد بنى أبو هلال العسكري كلامه في الفرق بين اللفظين على صيغة (افتعل) وما تفيده من دلالة المبالغة والتتابع في الحركة، وها هو يفرق بين صيغتين من صيغ المبالغة معتمدا على الدلالة الصرفية، فيقول في الْفرق بَين علَّام وعلَّامة: أَن الصّفة بعلام صفة مُبَالغَة، وَكَذَلِكَ كل مَا كَانَ على فعال، وعلامة وَإِن كَانَ للْمُبَالَغَة فَإِن مَعْنَاهُ وَمعنى دُخُول الْهَاء فِيهِ أَنه يقوم مقَام جمَاعَة عُلَمَاء، فَدخلت الْهَاء فِيهِ لتأنيث الْجَمَاعَة الَّتِي هِيَ فِي مَعْنَاهُ؛ وَلِهَذَا يُقَال الله علام، وَلَا يُقَال لَهُ عَلامَة كي لا يُقَال إِنَّه يقوم مقَام جمَاعَة عُلَمَاء"[٣٦] وينص صراحة على دور الصيغة الصرفية والأصل الاشتقاقي في معرفة الفرق الدلالي بين الإلجاء والاضطرار، ويرد على من قال أن هذه فروق اصطلح عليها المتكلمون مؤخرا، وليست ثابتة في أصل اللغة، يدفع ذلك بقوله:" وَقيل هَذَا الِاصْطِلَاح من الْمُتَكَلِّمين، فَأَما أهل اللُّغَة فَإِن الإلجاء والاضطرار عِنْدهم سَوَاء، وَلَيْسَ كَذَلِك لِأَن كل وَاحِد مِنْهُمَا على صِيغَة، وَمن أصل، وَإِذا اخْتلفت الصِّيَغ وَالْأُصُول اخْتلفت الْمعَانِي وَلَا محَالة"[٣٧] ، نعم، إن اختلاف الصيغ سيؤدى حتما إلى اختلاف الدلالات، فلفظ الإلجاء على صيغة (إفعال)، وتلك الصيغة تدل على التعدية، والصيرورة، أما لفظ الاضطرار فقد جاء على صيغة (الافتعال) الدالة على المبالغة والحركة.

وهذه طائفة من الألفاظ التي استعمل فيها أبو هلال العسكري معيار الصيغة الصرفية لبيان الفروق اللغوية الكائنة بين تلك الألفاظ:(الكلام،التكليم-السمع،والاستماع-النّظر،والانتظار-الْبَصِير، والمستبصر-الْحصْر، والإحصار-الْأَخْذ، والاتخاذ).

وهل لهذا المعيار صدى في معاجمنا العربية القديمة؟ وركن مكين يُطمَأنُّ إليه ويستمد منه؟

نعم، لقد كان لهذا المعيار الذي أسهب فيه أبو هلال العسكري تنظيرا وتطبيقا إرهصات قوية في معاجمنا العربية، والتفاسير القرآنية، فمعيار اختلاف البنية الصرفية شائع في التفريق بين الألفاظ المتقاربة المعنى

[٣٥] العسكري، الفروق اللغوية، ص ١٤٧

[٣٦] العسكري، الفروق اللغوية، ص ٨٦

[٣٧] العسكري، الفروق اللغوية، ص١٣٢

في المعاجم العربية، كتفريق ابن منظور:"بين الرحمن والرحيم، حيث"بنيت الصفة الأُولى على فَعْلانَ؛ لأَن معناه الكثرة، وذلك لأَن رحمته وسِعَتْ كل شيء، وهو أَرْحَمُ الراحمين."[٣٨]

وتلك إشارة أخرى نوردها هذه المرة من أحد المفسرين البلاغيين، قال الزمخشري رحمه الله:" "والكبكبة:تكرير الكب،جعل التكرير في اللفظ دليلاً على التكرير في المعنى،كأنه إذا ألقى في جهنم ينكب مرة بعد مرة حتى يستقرّ في قعرها"[٣٩] فثمة فرق بين الفعل الثلاثي(كب) وأخيه المضعف (كبكب)، وجوهر الفرق الدلالي المتمثل في:(تكرير الكب–الشدة والتدافع–الازدحام) عائد إلى معيار الصيغة الصرفية.

والإشكالية التي تواجهنا عند تطبيق هذا المعيار كوسيلة للتفريق بين المعاني المتقاربة وجود مباني صرفية تُستعمل في خلاف ما وُضعت له من معان لأغراض بلاغية، كاستخدام صيغة اسم الفاعل بمعنى المفعول في قوله ﷻ: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٖ رَّاضِيَةٖ﴾[الحاقة:٢١] فسر ابن كثير–وهو من كبار المفسرين بالمأثور–راضية فقال: "أي مرضية"[٤٠] ويتفق معه الرازي وهو إمام مدرسة التفسير بالرأي فيقول مفصلا: "وصف العيشة بأنها راضية فيه وجهان:

الأول: المعنى أنها منسوبة إلى الرضا كالدارع والنابل، والنسبة نسبتان نسبة بالحروف، ونسبة بالصيغة.

الثاني: أنه جعل الرضا للعيشة مجازاً مع أنه صاحب العيشة"[٤١]

وهجا الحطيئة الزبرقان بن بدر فقال:

دَعِ المكارِمَ لا تَرحَل لِبُغيَتِها ** وَاقعُد فَإِنَّكَ أَنتَ الطاعِمُ الكاسي" [٤٢]

---

[٣٨] ابن منظور،لسان العرب، مادة (ر.ح.م) ج ١٢ ص ٢٣٠

٣٩ الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو جار الله، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط/٣، ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧م، جـ ٣ صـ ٣٢٢

٤٠ ابن كثير إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، دار الفكر، بيروت، الطبعة الجديدة، ١٩٩٤م، ج٤ ص٥٠١.

٤١ الرازي، مفاتيح الغيب، ج ١٥ ص٤٩٤

٤٢ الحطيئة أبو مُلَيْكة جرول بن أوس بن مالك العبسي، ديوان الحطيئة، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ط/ ١، ١٩٥٨، ص٣٠٥.

يريد: المطعوم المكسوّ، فانظر كيف أُستعملت صيغة صرفية في غير ما وضعت له، ومع اعترافنا بأن النظام الصرفي العربي بالغ الدقة، وأن المعايير الاشتقاقية كانت مطردة بشكل واسع في كثير من الألفاظ، إلا أنه يجدر بنا الاعتراف كذلك بمرونة الاستعمال اللغوي لهذا النظام، كي يتسق مع الأغراض الأسلوبية التي لا يتوقف جريانها، ولعمري لنعم ما صنع ابن جني في الخصائص حيث بوَّب و فصَّل فقال: "باب في شجاعة العربية: اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف، والزيادة، والتقديم، والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف."[٤٣] فلابد من مراعاة هذه المرونة والشجاعة الأسلوبية عند تطبيق معايير الفروق اللغوية المنبثقة من القواعد الصرفية العربية.

ومما يؤكد اختصاص العربية بهذه المعايير الاشتقاقية لإثبات الفروق اللغوية أنك لا تجد أثرا لدور الأصل الاشتقاقي أو الصيغة الصرفية في معايير كولنسون (W.E.Coliinson)، أو روي هارس (R.Harris)، أو هوارد جاكسون(H.Jackson) "[٤٤] ذلك أنهم ينطلقون في دراستهم من خصائص لغاتهم الغربية، وقلما يلتفتون إلى ما تختص به لغات من أسر لغوية مغايرة، من ثم استحوذت على معاييرهم المستويات الدلالية، والسياقية، لأن الاشتقاق قلما يوجد في اللغات الغربية، وإن وجد فبصورة محدودة للغاية.

---

[٤٣] ابن جني، الخصائص، ج ٢ ص٣٦٠

[٤٤] ينظر هذه المعايير الغربية في المراجع الثلاثة الآتية:

1) Collinson, W. E. (1939). Comparative synonymics: some principles and illustrations. Transactions of the philological society, 38(1), 54-77.
2) Harris, R. (1970). *Synonymy and linguistic analysis*. University of London, School of Oriental and African Studies (United Kingdom).
3) Jackson, H. (2014). Words and their Meaning. Routledge.

خاتمة واستشراف:

نخلص من وصف وتحليل معايير أبي هلال العسكري الاشتقاقية إلى جملة من الحقائق نُجملها فيما يلي:

١. انتظمت معايير المستوى الاشتقاقي لدى أبي هلال في مسارين:

أ. التأصيل الاشتقاقي للألفاظ.

ب. دلالات الصيغ الصرفية.

٢. تُبرز معايير المستوى الاشتقاقي عند أبي هلال العسكري السمات الدلالية لكثير من الألفاظ المتقاربة المعنى إلى حد كبير، لثرائها وتنوعها وأصالتها العربية.

٣. لا تستقل المعايير الاشتقاقية ببيان كل الأوجه الفارقة بين الألفاظ المتقاربة المعنى، من ثم يحسن الاعتماد على المعايير الدلالية، والتركيبية، والسياقية لضمان الشمولية، والاستيثاق من صحة الفروق التي تُوصل إليها.

٤. ثمة إشكالات تقف عائقا دون تطبيق معايير أبي هلال العسكري الاشتقاقية، وتحول دون فعاليتها التطبيقية على النصوص العربية، من أهم هذه الإشكالات ما يلي:

أ. صعوبة تحديد الأصل الاشتقاقي لغالبية الألفاظ للأسباب التي مرت بنا في البحث.

ب. قد تُستخدم مباني صرفية في خلاف ما وُضعت له من معان لأغراض بلاغية.

ج. الناطق أو المتلقي للغة اليوم لا يُعير هذه الفروق التاريخية اهتماما كبيرا، ويستعمل الألفاظ شبه المترادفة في السياقات نفسها دون مراعاة للسمات الدلالية الخاصة بكل لفظ، فالقول بالفروق نهج معياري بحت لا يتسم بالواقعية.

ومن أجل استثمار معايير أبي هلال العسكري الاشتقاقية في بيان الفروق اللغوية يستشرف البحث آفاقا مستقبلية تتمثل في الآتي:

أ. ضرورة تضافر الجهود البحثية لاستكمال دراسة معايير الفروق اللغوية المبثوثة في تراثنا العربي من منظور وصفي تحليلي.

ب. القيام بدراسات تطبيقية لاختبار مدى فاعلية معايير أبي هلا العسكري في الكشف عن الفروق اللغوية، للوقوف على نقاط القوة، ومعالجة الإشكالات عبر طرح الحلول والبدائل المختلفة.

ج. استجلاء تراث معايير الفروق اللغوية خارج إطارها الأساسي المتمثل في كتب الفروق اللغوية؛ فثمة تنظيرات وتطبيقات لمعايير الفروق اللغوية مبثوثة في كتب (لحن العامة–شرح الدواوين الشعرية–غريب القرآن والحديث–المعاجم اللغوية...إلخ).

د. استثمار الاشتقاق في مناهج تعليم المفردات العربية من أجل إيضاح معاني الألفاظ المترادفة، وإثراء الرصيد اللغوي لطلاب العربية.

هـ. استثمار الاشتقاق في الترجمة الدقيقة للمفردات المتقاربة دلاليا، وتعريب المصطلحات .

قائمة المراجع:

الترمذي، م. (١٩٧٥)، سنن الترمذي، ط ٢، مصر، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، (4/ 175)
جبل، م. (٢٠١٠)، المعجم الاشتقاقي المؤصل، ط:١، القاهرة، مكتبة الآداب، ج١ ص٥.
الحطيئة، أ. (١٩٥٨)، ديوان الحطيئة، ط ١، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ص٣٠٥.
حفني، ر:"معايير أبي هلال العسكري الدلالية ودورها في إثبات الفروق اللغوية (دراسة وصفية)" بحث منشور في مجلة المقرى للدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية المجلد(٤) العدد(٢) ديسمبر ٢٠٢١م https://www.asjp.cerist.dz/en/article/170636
الجرجاني، ق.(١٩٨٧)، المفتاح في الصرف، ط:١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ص٥٥
الجرجاني، ع. (١٩٨٣)، التعريفات، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ص ٢٧.
الجاحظ. ع (١٩٨٨)، البيان والتبيين ، ط ٧، القاهرة، مكتبة الخانجي، ج١ ص ٧٦.
ديرشوي، سهل، أثر اللغة الأم في تعلم اللغة الثانية، أنقرة، دار إلهيات للنشر ٢٠٢٢، ص٧٩
الرازي، ف. (٢٠٠٠)، مفاتيح الغيب، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، (ج١ص٢٣) (ج ١٥ ص٤٩٤).
الراغب، ح. (١٩٩١)، المفردات في غريب القران، ط:١، دمشق دار القلم، ص٥٥
الزمخشري، م، (١٩٨٧) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط٣، بيروت، دار الكتاب العربي، جـ ٣ صـ ٣٢٢.
السيوطي، ع. (١٩٩٨)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ص٨٠.
العسكري، أ. (١٩٩١)، الفروق اللغوية، ط ٩، القاهرة، دار العلم و الثقافة، ص ١٣، ١٧، ١٨، ٨٦، ١٣٢، ١٤٧، ١٨١، ١٨٦.
الفراهيدي، خ. (١٩٨٧)، العين ، ط ٢، بيروت، دار ومكتبة الهلال(ج٧ص٣٣٦)
ابن جني، أ. (٢٠٠٦)، الخصائص، ط ٢، بيروت، عالم الكتب، ج١ ص ٢٤٨، ج ٢ ص ٣٦٠.
ابن دريد، م. (١٩٩١)، الاشتقاق،ط ١ بيروت لبنان، دار الجيل، ص٤
ابن فارس، أ. (١٩٧٩)، مقاييس اللغة،ط 1، بيروت، دار الفكر، ج٢ ص ٣٨.
ابن كثير، أ. (١٩٩٤)، تفسير القرآن العظيم، الطبعة الجديدة، بيروت، دار الفكر، ج٤ ص٥٠١.
ابن منظور، م. (١٩٧٠)، معجم لسان العرب، ط ٧، بيروت، دار صادر، ج٤ ص ٢٧، 315، ج١٢ ص٢٣٠.
عباس، ح. (٢٠١٨)، النحو الوافي، ط ١٥، القاهرة، دار المعارف، (ج١ص ٥٥٥).
أمين، م. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (١٩٨٤)، مجموع القرارات العلمية في خمسين عاما من ١٩٣٤ إلى ١٩٨٤ القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.
.محسب، م. (٢٠٠١)، التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، ط١، المنيا مصر ، دار الهدى، ص ٤١، ٤٢، ٤٤، ٥٧، ١٠٨،٢٠٥.
هلال ع. (١٩٨٩) ، علم اللغة بين القديم والحديث، ط ٣، القاهرة، مطبعة الجرلوى ، ص١٩٩.
١. Collinson, W. E. (1939). Comparative synonymics: some principles and illustrations. Transactions of the philological society, 38(1), 54-77.

Harris, R. (1970). Synonymy and linguistic analysis. University of London, School of Oriental and African Studies (United Kingdom). .٢
Jackson, H. (2014). Words and their Meaning. Routledge. .٣

1- Al-Tirmiḏy, M. (1975), *Sunan al-Tirmiḏy*, (2nd edn), Miṣr, Maktabaẗ Muṣṭafā al-Bābī al-Ḥalabī, (Vol.4/ p175).
2- ğabal, M. (2010), Al-muʿğam Al-ʾištiqāqī Al-muʾaṣal, 1st ed, Al-qāhira, Maktabat Al-ʿādāb, 1st vol p5.
3- Al-Ḥuṭayʾah, A. (1958), Dīwān al-Ḥuṭayʾah, (1st edn), al-Qāhirah, maṭbaʿaẗ Muṣṭafā al-Bābī al-Ḥalabī, wa ʾawlāduh, (p305).
4- Ḥifnī, R. (2021), Maʿāyīr ʾAbī Hilāl al-ʿAskarī al-dalālyah wa dawruhā fī ʾiṯbāt al-furūq al-luġawyah (Dirāsah waṣfyah)" Baḥṯ manšūr fī mağallaẗ al-Maqrī lildirāsāt al-luġawyah al-naẓaryah wa al-taṭbīqyah (vol.4, Issue 2, https://www.asjp.cerist.dz/en/article/170636,P 37,50)
5- Al-ğirğānī, Q. (1987), Al-miftāḥ Fī Al-ṣarf, 1st ed, Bayrūt, Muʾassasat Al-risālah, p55.
6- Al-Ǧirğānī, ʿ. (1983), *al-Taʿrīfāt*, (1st edn), Bayrūt, Dār al-kitāb al-ʿilmyah, (p7).
7- Al-Ǧāḥiẓ, ʿ. (1988), *al-Bayān wa al-tabyīn*, (7th edn), al-Qāhirah, Maktabaẗ al-Ḫānğī, (Vol.1, p 76).
8- AL-DERŞEVİ Sehil, Anadilin İkinci Dil Öğrenimine Etkisi, (Ankara: İlahiyat Yayınları,(2022) p79
9- Al-Rāzī, F. (2000), *Mafātīḥ al-ġayb*, (1st edn), Bayrūt, Dār al-kitāb al-ʿilmyah, (vol.1, p23) (vol.5, p494).
10- Al-rāġib, ḥ. (1991), Al-mufradāt Fī ġarīb Al-qurʾān, 1st ed, Dimašq, Dār Al-qalam, p55.
11- Al-Zamaḫšary, M. (1987), *al-Kaššāf ʿan ḥaqāʾiq ġawāmiḍ al-tanzīl,* (3rdedn), Bayrūt, Dār al-kitāb al-ʿarabī, (Vol. 3, p322).
12- Al-Suyūṭī, ʿ. (1998), *al-Muzhir fī ʿulūm al-luġah wa ʾanwāʿuhā*, (1st edn), Bayrūt, Dār al-kitāb al-ʿilmyah, (p80).
13- Al-ʿaskarī, ʾ. (1991), *al-Furūq al-luġawiyah*, (9th edn), al-Qāhirah, Dār al-ʿilm wa al-ṯaqāfah, (p 13, 17, 18, 86, 132, 147, 181, 186).
14- Al-Farāhīdī, Ḫ. (1987), *al-ʿayn*, (2nd edn), Bayrūt, Dār wa Maktabaẗ al-Hilāl, (Vol.7, p336).
15- Ibn Ǧinnī, ʾ. (2006), al-Ḫaṣāʾiṣ, (2nd edn), Bayrūt, ʿālam al-kitāb, (Vol.1, p 248, Vol.2, p 360).
16- ʿibn Durayd, M. (1991) Al-ʾištiqāq. 1st ed, Bayrūt, Lubnān, Dār Al-ğīl, p 4.
17- Ibn Fāris, ʾ. (1979), Maqāyīs *al-luġah*, (1stedn), Bayrūt, Dār al-fikr, (Vol.2, p38).

18- Ibn Kaṯīr,ʾ. (1994), *Tafsīr al-qurʾān al-ʿaẓīm*, (New edition), Bayrūt, Dār al-fikr, (Vol.4, p501).
19- Ibn Manẓūr, M. (1970), *Muʿğam lisān al-ʿarab*, (7thedn), Bayrūt, Dār Ṣādir, (Vol.4, p 27, 315, Vol.12 p230).
20- ʿabbās, Ḥ. (2018), *al-Naḥw alwāfī*, (15thedn), al-Qāhirah, Dār al-maʿārif, (Vol.1, p 555).
21- Muḥsib, M. (2001), *al-Taḥlīl al-dalālī fī alfurūq fī al-luġah liʾAbī Hilāl al-ʿAskarī*, (1st edn), al-Minyah Miṣr, Dar al-hudā, (p 41, 42, 44, 57,108,205).
22- ʿamīn, M. Muğammʿ Al-luġah Al-ʿarabyah in Al-lqahira, (1984), Mağmūʿ Al-qarārāt Al-ʿilmiyah Fī ẖamsīna ʾāman Min 1934 ʿila 1984 Al-qāhira, Al-hayʿah Al-ʾāmah Lišuʿūn Al-maṭābiʿ Al-ʿamīriyah, p16-17.
23- Hilāl, ʿ. (1989), *ʿIlmu al-luġah bayna al-qadīm wa al-ḥadīṯ*, (3rd edn), al-Qāhirah, maṭbaʿaẗ al-Ğarlawī, (p199).
24- Collinson, W. E. (1939). Comparative synonymics: some principles and illustrations. Transactions of the philological society, 38(1), 54-77.
25- Harris, R. (1970). Synonymy and linguistic analysis. University of London, School of Oriental and African Studies (United Kingdom).
26- Jackson, H. (2014). Words and their Meaning. Routledge.